

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٩٣

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١١/١٠

الرئيس: السيد بيوتر ستاكأنجيك (بولندا)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-10038(A)



* 1 7 1 0 0 3 8 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيداتي وسادتي، أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٩٣ لمؤتمر نزع السلاح.

إنه لشرف عظيم لبولندا، ولي شخصياً أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أبدأ بالإشادة بسفراء كل من باكستان وبيرو والنرويج ونيجيريا على طريقة كل منهم في الاضطلاع بالرئاسة.

ويسرني أيضاً أن أبلغكم أن الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون - سو، سينضم إلينا في وقت لاحق من صباح هذا اليوم. ومن المقرر أن يصل إلى مطار جنيف عما قريب. وبما أن السيد كالبوش سيسافر معه، يسرني أن أرحب بالسيدة سيلفيا ميركوغليانو بصفتها أمينتنا هذا الصباح.

واسمحوا لي أن أحيطكم علماً بخططنا فيما يتعلق بالرئاسة. لقد أثبت المؤتمر نجاعته في الماضي، وسنحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائه بعد ثلاث سنوات. بيد أن هذا المحفل وجد نفسه في حالة جمود طال أمدها، راجعة إلى ظروف مختلفة هي بالأساس خارجة عن نطاق المؤتمر. وإن ما هو على المحك الآن ليس هو وضع المؤتمر فحسب، بل مستقبل هيكل نزع السلاح برمته في المقام الأول.

ولذلك نحن بحاجة إلى إحراز تقدم نوعي، لا كمي، في المؤتمر. وعلى الرغم من كون المؤتمر يعيش وضعاً مختلفاً اختلافاً كبيراً هذا العام يتجلى في تقديم عدة مقترحات بشأن برنامج العمل، لم نحقق أية نتائج ملموسة حتى الآن.

وأود أن أشكر الولايات المتحدة ونيجيريا والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي ومجموعة الـ ٢١ على مقترحاتهم. وتشكل نتائج مؤتمر نزع السلاح هذا العام محط اهتمامنا جميعاً. كما اعتقد أنه لم يفت الأوان بعد لمعالجة هذه المسألة بشكل إيجابي. وقد قررنا في هذا السياق أن نبذل جهداً مشتركاً آخر لاعتماد برنامج عمل من شأنه أن يؤدي إلى نتائج إيجابية لدورة هذا العام وأن يمهّد السبيل لتحسين التعاون خلال السنة المقبلة. ولذلك، بالنظر للقدر الكبير من الدعم الذي لقيه المقترح الأولي المقدم من المملكة المتحدة بشأن برنامج عمل، على النحو الوارد في ورقة العمل CD/WP.595 المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قررنا إعادة تقديمه إلى دورة عام ٢٠١٦ لكي يعتمد أعضاء المؤتمر.

كما أود أن أؤكد أننا نعترف بأن مقترح المملكة المتحدة مصمم خصيصاً لدورة هذا العام لأنه يتيح خياراً مفتوحاً للاستفادة من الإنجازات على مدى السنوات المقبلة. وفي الوقت نفسه، نرى أنه يمكن مواصلة دراسة المقترحات الأخرى التي تنطوي على ولاية تفاوضية وتطويرها في المستقبل القريب.

واسمحوا لي أن أطلب منكم، أيها المندوبون الموقرون، الإعراب عن تأييدكم للوثيقة المقترحة. ففي رأبي، هذه هي الخطوة الأكثر واقعية والأكثر مسؤولية التي بوسعنا اتخاذها الآن. أدعوكم جميعاً إلى دراسة الوثيقة مرة أخرى خلال الأيام القادمة، وسنناقشها مع إمكانية اتخاذ إجراء في الجلسة العامة التي ستعقد يوم الخميس ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وإنني على استعداد، في هذا السياق، للقاء الوفود والتشاور معها. وأود أيضاً أن أشدد على أن عامل الوقت يكتسي أهمية قصوى في الحالة الراهنة.

وأود أيضاً أن أبلغكم بأننا نعتزم تكريس جلسة عامة للمؤتمر خلال شهر آب/أغسطس لحلقة نقاش بشأن ما تنطوي عليه عملية نزع السلاح من تحديات دولية رئيسية. ويمكن أن يعقب الحلقة نقاش غير رسمي. وإننا نعتقد أن ما نحتاج إليه هو نقاش أكثر انفتاحاً يؤدي إلى التفاهم.

كما أريد أن أحيطكم علماً الآن بأن بعض الزملاء سيغادروننا في الأيام والأسابيع المقبلة. لقد طلبوا تناول الكلمة لمخاطبة المؤتمر هذا الصباح. وقبل أن نقوم بذلك، لدي طلب من منغوليا، التي ترغب في مخاطبة المؤتمر باسم مجموعة الـ ٢١، بوصفها المتكلم الأول بسبب التزام آخر. سعادة السفير، الكلمة لكم.

السيد بوريفدوج (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد بلدي، بخالص تهانينا على اضطلاعكم بالدور الهام لرئيس مؤتمر نزع السلاح. وإننا نتمنى لكم النجاح ونؤكد لكم دعم وفد بلدنا الكامل في اضطلاعكم بهذه المهام الهامة بصفتكم رئيساً للمؤتمر.

والآن، يشرفني أن أدلي باسم مجموعة الـ ٢١ بالبيان التالي بشأن الضمانات الأمنية السلبية:

تؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وما زالت المجموعة مقتنعة بأن خطر استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها باقٍ طالما وجدت تلك الأسلحة.

ولذلك ينبغي لمؤتمر نزع السلاح، على النحو الوارد في بيان الفريق الذي أدلت به كينيا في ٨ آذار/مارس ٢٠١٦، أن يبدأ مفاوضات بشأن برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك اتفاقية للأسلحة النووية تحظر حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها واقتناءها واختبارها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وفقاً للتكليف الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٣٢/٦٨، على أن يفضي ذلك إلى إبرام اتفاق بشأن إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بشكل غير تمييزي ويمكن للتحقق منه وضمن إطار زمني محدد.

وريثما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تؤكد المجموعة مجدداً الحاجة الملحة إلى الاتفاق بسرعة، وعلى سبيل الأولوية القصوى، على صك عالمي غير مشروط ولا رجعة فيه وملزم قانوناً لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في جميع الظروف، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٥/٧٠. وينبغي أن يكون ذلك الصك واضحاً وموثوقاً به ولا ينطوي على أي غموض وغير تمييزي وأن يعالج شواغل جميع الأطراف.

وتعيد المجموعة التأكيد على حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عدم التعرض لهجوم بالأسلحة النووية أو للتهديد باستخدامها من جانب الدول الحائزة لتلك الأسلحة، وتهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية الامتناع عن أي إجراء أو تهديد من هذا النوع، سواء كان ضمناً أم صريحاً.

وتشدد المجموعة على ما أجمعت عليه محكمة العدل الدولية في استنتاجها، ومؤداه وجود التزام بمواصلة المفاوضات بحسن نية حتى التوصل إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وتُذكر المجموعة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي بيّن أن هذه المسألة لا تزال تشكل أولوية دولية رئيسية، وتؤيد المجموعة التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ٣٢/٦٨ و ٥٨/٦٩ و ٣٤/٧٠، وتدعو إلى تنفيذها التام، في إطار متابعة نتائج هذا الاجتماع.

وتشدد المجموعة أيضاً على أهمية إحياء يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، يُكرس لتحقيق هذا الهدف، وترحب المجموعة بقرار عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بنزع السلاح النووي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨.

وتسلط المجموعة الضوء على الأهداف التي حددها قرار الجمعية العامة ٣١/٧٠ المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" الذي يؤكد مجدداً جملة أمور منها أن مبدأ تعددية الأطراف هو المبدأ الجوهرى لمعالجة الشواغل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وتؤكد المجموعة ضرورة إنهاء دور الأسلحة النووية في مذاهب الدفاع الاستراتيجي والسياسات الأمنية والاستراتيجيات العسكرية، التي لا تبرر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها فحسب، وإنما تبقى أيضاً على مفاهيم لا يمكن تبريرها بشأن الأمن الدولي، تستند إلى تعزيز وتطوير سياسات الردع النووي التي تتبعها التحالفات العسكرية.

وريثما تتحقق الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية، تعتقد المجموعة أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بمحض إرادتها ومع مراعاة الأحكام الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، يمثل خطوة إيجابية وإجراءً مهماً نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي.

وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدات ثلاثيلوكو وواروتونغا وبانكوك وبيليندايا وسيميالانتينسك، وبوضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية

وترحب مجموعة الـ ٢١ أيضاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٦٩ الذي قررت فيه عقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، لمدة يوم واحد، في نيويورك في عام ٢٠١٥ برئاسة إندونيسيا، وتنوّه المجموعة بمختلف الجهود المبذولة في هذا الصدد من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

وتعيد المجموعة التأكيد على أنه في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من الأساسي أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى جميع الدول في هذه المناطق

ضمانات غير مشروطة بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وفي هذا السياق، تحث المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب جميع التحفظات والإعلانات التفسيرية الصادرة بشأن بروتوكولات معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي لمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا، كوبا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقد أعلنت البلدان الـ ٣٣ الأعضاء في هذه الجماعة تأييدها لهدف نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية في إطار العملية الرامية إلى نزع السلاح النووي بشكل عام وكامل، للتشجيع على تعزيز الثقة بين الأمم.

وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجدداً التزامها الدائم بمواصلة العمل حتى تظل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة سلام وتعزيز هذا الوضع، مما سيُسهم في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي. ويُؤمل أن تلي هذا الإعلان إعلانات سياسة أخرى تهم مناطق أخرى من العالم باعتبارها مناطق سلام.

وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي، الذي اعتمد في القمة الرابعة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في كيتو بإكوادور، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وهو إعلان يؤكد من جديد أموراً منها التزام الجماعة بالحفاظ على السلم والأمن الدولي والاستقلال السياسي ونزع السلاح النووي، وهو ما من شأنه أن يفضي إلى نزع السلاح على نحو عام وكامل ويمكن التحقق منه.

وتعيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأكيد التزامها بتوطيد موقف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام، وتبرزُ خاصيتها المتمثلة في كونها أول منطقة، على الإطلاق، خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو.

وتعرب المجموعة مجدداً عن دعمها القوي للتبكير بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولبلوغ هذه الغاية، تؤكد المجموعة مجدداً الحاجة العاجلة إلى إنشاء هذه المنطقة استجابةً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١)، ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها وفلقها العميق لأن ثلاث دول أطراف، منها دولتان تتحملان مسؤولية خاصة بوصفهما الدولتين المودَع لديهما معاهدة عدم الانتشار والدولتين المشاركتين في تقديم القرار المتعلق بالشرق الأوسط إلى مؤتمر عام ١٩٩٥ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعني باستعراض وتمديد المعاهدة، أعاققت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي التاسع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، بصيغته الواردة في قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ككل. وإن دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تؤكد مجدداً أن القرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط لا يزال يشكل الأساس لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأن قرار عام ١٩٩٥ يظل صالحاً إلى أن يُنفذ تنفيذاً كاملاً. وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن قلقها البالغ أيضاً إزاء عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، ووفقاً للفقرة ٦ من ذلك القرار، فإن المجموعة تطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها بغية كفالة التبكير بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتؤكد مجدداً أن على الدول التي شاركت في تقديم ذلك القرار أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتنفيذه تنفيذاً كاملاً دون مزيد من التأخير.

وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن بالغ قلقها لأن استمرار عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، خلافاً للقرارات المتخذة في المؤتمرات الاستعراضية ذات الصلة لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينتقص من موثوقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويخل بالتوازن الدقيق بين أعمدها الثلاثة، مع مراعاة أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، تؤكد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مجدداً ضرورة انضمام إسرائيل عاجلاً إلى المعاهدة دون مزيد من التأخر، وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي حين ترى المجموعة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تمثل خطوات إيجابية نحو تعزيز مساعي نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، لا تؤيد المجموعة الحجج التي مفادها أن الإعلانات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية هي إعلانات كافية، أو أن الضمانات الأمنية لا ينبغي تقديمها إلا في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى القيود الجغرافية للضمانات الأمنية المقدمة إلى الدول الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، لا يمكن لتلك الضمانات أن تحل محل الضمانات الأمنية الشاملة والملزقة قانوناً.

وتذكّر المجموعة بأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية طلبت الضمانات الأمنية في ستينيات القرن الماضي، وأن هذا الطلب تبلور في عام ١٩٦٨ خلال المرحلة النهائية من المفاوضات المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. غير أن استجابة الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذا الطلب، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥)، كانت غير كاملة وجزئية ومشروطة. ولذلك لا يزال طلب الضمانات الأمنية قائماً. وبينما تسلّم المجموعة بوجود نهج متنوعة، فهي ترى ضرورة السعي بقوة إلى وضع صك شامل ومُلزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وترى المجموعة أن وضع صك من هذا

القبيل سيشكل خطوة مهمة نحو تحقيق جميع جوانب أهداف التحكم في الأسلحة النووية ونزعها ومنع انتشارها.

وتخطط المجموعة علماً بالمناقشات الموضوعية التفاعلية غير الرسمية التي دارت بشأن ضمانات الأمن السلبية في مؤتمر نزع السلاح، في الفترة ١٨-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة عام ٢٠١٤ الوارد في الوثيقة CD/1978، وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة عام ٢٠١٥ الوارد في الوثيقة CD/2021.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سعادة السفير على بيانكم وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتموها إلى الرئيس. والآن أود أن أعطي الكلمة لممثلة فنلندا، السفيرة بايفي كايرامو.

السيدة كايرامو (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. يمكننا أن نتفق في كامل تأييد وفد بلدي.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على سماحكم لي بمخاطبة المؤتمر اليوم من أجل تقديم كلمة الوداع الآن، وذلك على الرغم من انتهاء ولايتي رسمياً في ٣١ آب/أغسطس. إنني ممتنة حقاً على هذه السنوات الأربع الماضية التي عملت فيها ممثلةً دائمة لفنلندا لدى مؤتمر نزع السلاح. لقد كان العمل معكم، زملائي، مجزياً حقاً ونحن نشكل جماعة من الزملاء المقربين. وحتى ولو لم نتمكن من الاتفاق دائماً، يمكننا بالتأكيد أن نجد أرضية مشتركة: وهذا يجعل مجتمعنا المعني بنزع السلاح مجتمعاً خاصاً جداً. وقد لا تكون هناك حاجة إلى التأكيد في هذه القاعة على أننا تمكنا بالفعل خلال السنوات الأربع الماضية من تحديد مجموعة من القضايا التي يمكن معالجتها في المؤتمر. وكانت مسألة ترتيب الأولويات بين تلك القضايا أقل وضوحاً. وقد تجلّى لي ذلك حين تشرفت خلال العام الماضي بالعمل رئيسة مشاركة للفريق العامل غير الرسمي المعني بوضع برنامج عمل للمؤتمر. ومع ذلك، فإن مسؤوليتنا المشتركة تتمثل في اتباع جميع السبل التي من شأنها أن تفضي إلى عمل موضوعي في المؤتمر.

وما زالت فنلندا على استعداد لدعم رئيس المؤتمر في هذا الصدد، وإننا نشجع الشركاء الآخرين على أن يحذوا حذونا. وقد نظرت فنلندا بعناية في جميع المقترحات الحالية للشروع في أعمال المؤتمر. وكما ذكرت فنلندا عدة مرات في هذه القاعة، فإن من أولوياتنا وضع برنامج عمل متوازن وشامل يتضمن ولاية تفاوضية لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وترحب فنلندا بتقرير فريق الخبراء الحكوميين عن هذا الموضوع، وهي على ثقة من أنه يمكن أن تستخدم عناصره في أعمال المؤتمر. وإننا نرحب ترحيباً حاراً بالجهود الرامية إلى إنهاء إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ونؤيد تلك الجهود. وإن فنلندا على استعداد لتأييد مشروع المقرر المتعلق ببرنامج العمل لعام ٢٠١٦ الذي قدمتموه لكي ننظر فيه، سيدي الرئيس.

ومن المهم أيضاً استعراض أساليب عمل المؤتمر وتحديثها. ومن شأن توسيع نطاق العضوية أن يساهم في شمولية هذه الهيئة، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالاعتراف بجدوى مساهمة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في عملها.

وأعتقد اعتقاداً جازماً أن مشاركة الرجال والنساء على قدم المساواة أمر ضروري لقيام مجتمع مستدام. ومن المهم إدماج البعد الجنساني في مجال الأمن التقليدي، حيث إن المساواة بين الجنسين تضطلع بدور حاسم في جعل عالمنا آمناً للجميع، رجالاً ونساءً على السواء. ولذلك فإنني أرحب بحماسة بالمبادرة التي اتخذتها الرئاسة الهولندية، والتي استمرت بقيادة الممثل الدائم لباكستان، لمعالجة قضايا الجنسين ونزع السلاح في المؤتمر. وهذا الأمر أصبح الآن بمثابة تقليد، وهو يتيح لنا، مع مبادرة جنيف لمناصري المساواة بين الجنسين، إمكانية إحداث تغيير حقيقي في كيفية اعتبار أدوار الرجال والنساء في السياسة الأمنية. دعونا نضمن مشاركة الجميع في هذا العمل.

وإن الحاجة إلى دعم وتعزيز سيادة القانون في الشؤون الدولية في السياق الأمني الحالي هي الآن أهم من أي وقت مضى. وتكتسي معاهدات الحد من انتشار الأسلحة أهمية خاصة لأنها توفر الاستقرار وإمكانية التنبؤ وبناء الثقة وتُفرض بنا إلى نزع السلاح. وتؤكد فنلندا أهمية احترام الالتزامات الدولية وأيضاً التصدي للتحديات المتعلقة بالحد من انتشار الأسلحة وبانتشارها بشكل ملموس. وتشارك فنلندا أيضاً بنشاط في العديد من المبادرات المتعلقة بالحد من انتشار الأسلحة التي تكمل الإطار المعياري.

ومعاهدة تجارة الأسلحة هي من أهم إنجازات المجتمع الدولي. فهي تسهم في تحقيق الاستقرار والأمن وتوفير للشركات مجالاً أكثر تنافسية نظراً لتطبيق سياسات ومبادئ متماثلة لمراقبة الصادرات من قبل المزيد من البلدان. ويلزمنا حالياً العمل على تعميم المعاهدة على الصعيد العالمي وضمان تنفيذها تنفيذاً فعالاً. ومن الحيوي أيضاً مواصلة الحوار مع المجتمع المدني وقطاع الصناعة لجعل التجارة الدولية في المواد الدفاعية أكثر مسؤولية. وقد أعربت فنلندا عن استعدادها للعمل كرئيس مقبل للمعاهدة، وستبذل قصارى جهدها من أجل خدمة هدف تعميم المعاهدة على الصعيد العالمي وتنفيذها على أفضل وجه.

وختاماً، بدأ الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بنزع السلاح النووي عمله في شباط/فبراير. وتحمل جميع الدول مسؤولية العمل على بلوغ عالم خالٍ من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي بمثابة الأداة الرئيسية لنزع السلاح النووي بالنسبة لفنلندا. وقد أشرنا، في سياق دورة الفريق العامل التي عقدت في أيار/مايو، إلى تدابير أخرى نؤيدها ونعمل بنشاط للنهوض بها؛ وتشمل تلك التدابير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية استناداً إلى العناصر التي قدمها تقرير فريق الخبراء الحكوميين، ودعم التنفيذ العملي لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وعلاوة على ذلك، من بين التدابير التي تؤيدها فنلندا تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين الدول في تلك المناطق، فضلاً عن الشروع في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية. ويجب أيضاً أن تكون تلك العمليات شمولية، تجمع بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. كما أننا بحاجة إلى آليات عملية وإلى مد الجسور، وهو أمر يسهل ذكره أكثر من تحقيقه، ولكن هذا ليس سبباً للاستسلام.

وتحث فنلندا الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة التعاون وبناء الثقة وإعادة بنائها والتفاوض بشأن إجراء تخفيضات أكبر في ترساناتها النووية، سواء كانت منشورة أم غير

منشورة، أو كانت أسلحة نووية استراتيجية أو تكتيكية. وبهذه الكلمات، أود أن أشكركم جميعاً على السنوات الأربع الماضية وعلى اهتمامكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة فنلندا على كلمة الوداع التي أدلت بها وأتمنى لها حظاً سعيداً والتوفيق في منصبها المقبل. واسمحوا لي أن أشكرها شخصياً على إسهامها وعلى عملها الجاد في مؤتمر نزع السلاح وفي الدوائر المعنية بنزع السلاح الأوسع نطاقاً في جنيف؛ ولا سيما أن عملها منسقةً للفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل يحظى بتقدير كبير من الجميع في هذه القاعة. شكراً لك، سعادة السفيرة.

أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل، السفير إفي تار مانور.

السيد مانور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة أثناء رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي المتواصل في ظل قيادتكم الحكيمة.

وفي الشهر المقبل وبعد انقضاء أكثر من أربع سنوات، سأتّم فترة ولايتي كسفير لإسرائيل لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وكممثل دائم لها لدى مؤتمر نزع السلاح. وسأختتم أيضاً أكثر من ٤٠ عاماً من خدمة بلدي بنشاط في السلك الدبلوماسي، وسأتقاعد بارتياح راضياً عما أنجزته.

وقد شارك وفد بلدي بنشاط، خلال السنوات الأربع الأخيرة من عمل المؤتمر، في المناقشات الرسمية وغير الرسمية وفي المشاورات، سواء في سياق الجلسات العامة أو داخل المجموعة الإقليمية الغربية. وقد تشرفت بتولي رئاسة المؤتمر في بداية عام ٢٠١٤، حيث بذلنا قصارى جهودنا للإسهام في أعمال المؤتمر والنهوض بها: فقد استطلعنا مواقف الدول الأعضاء في المؤتمر، في سياق عملية جامعة وشاملة، وحققنا اتفاقاً بشأن جدول أعمال المؤتمر، واتبعنا برنامج عمل وجدولاً زمنياً للأنشطة. كما واصلنا الإسهام في أعمال المؤتمر مع الرؤساء الخمسة الآخرين للدورة على مدار السنة. وشهدنا خلال أربع سنوات من عمل المؤتمر زخماً مثيراً للاهتمام مع إحياء المناقشات غير الرسمية في إطار جدول أعمال الأنشطة، مما مكّننا جميعاً من تعميق مناقشتنا وفهمنا لأهم القضايا المدرجة في جدول الأعمال. وإن حجم ما شهدناه من مبادرات في المؤتمر هذا العام لدليل على الأهمية التي ما فتئت الدول توليها للمؤتمر. وإننا نشاطر العديد من أعضاء المؤتمر الآخرين الأمل في أن تساعدنا تلك المبادرات على النهوض بعملنا الهام.

وتقدر إسرائيل المؤتمر ودوره بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد، وما زلنا متمسكين بحزم بكون المؤتمر ما يزال محفلاً فريداً من نوعه يشمل جميع الدول الأعضاء التي يجب أن تشارك في مفاوضات نزع السلاح والحد من انتشار الأسلحة لضمان التوصل إلى نتيجة مجدية وترتبط بالواقع ارتباطاً وثيقاً. ولا شك في أن المؤتمر بحاجة إلى حل يمكنه من تجاوز جموده الذي طال أمده. ومع ذلك، تعتقد إسرائيل أن أي تنشيط للمؤتمر يجب أن يتم من داخل المؤتمر نفسه. وعلى الرغم من انتقاد البعض للمؤتمر على أساس أنه عفا عليه الزمن ويعكس حقائق جغرافية سياسية ماضية، فإن إسرائيل ما زالت مقتنعة بأن النظام الداخلي، ولا سيما قاعدة توافق الآراء، أمران حاسمان في ضوء تعقيد وحساسية المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وتواصل إسرائيل النظر في أي مقترح يقدم إلى المؤتمر وتقوم بتقييمه من منظور مصالحها الأمنية

الوطنية، شأنها في ذلك شأن جميع أعضاء المؤتمر. ولا يمكن اتخاذ القرارات من خلال تصويت الأغلبية في أمور من هذا القبيل.

سيدي الرئيس، خلال فترة ولايتي، شهد العالم أحداثاً هامة تؤثر بشدة على المواضيع قيد المناقشة في المؤتمر وفي محافل أخرى معنية بتحديد الأسلحة وبنزع السلاح. لقد شهدنا في الشرق الأوسط تغييرات جوهرية تشمل اندثار السيطرة السيادية للدول على الأراضي، واستحداث سوريا أسلحة كيميائية واستخدامها إياها، وذلك رغم انضمامها إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن استحداث جهات من غير الدول في المنطقة أسلحة كيميائية واستخدامها إياها. وتقوض تلك الممارسات البغيضة قاعدة مناهضة استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد حصلت المنظمات الإرهابية، خلال السنوات الأخيرة، على ترسانات تتجاوز في بعض الحالات بكثير تلك التي تتوفر عليها الدول من حيث الكمية والتنوعية. وهي تشمل أسلحة متطورة مثل المركبات الطائرة غير المأهولة، ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة، والصواريخ والقذائف ذات النطاقات المختلفة، فضلاً عن الصواريخ المتطورة المضادة للسفن التي تطلق من الساحل. أضف إلى ذلك استمرار انتهاك إيران قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير واختبار صواريخها، فضلاً عن دعمها للمنظمات الإرهابية والمشاركة في أنشطة هدامة على الصعيد الإقليمي. ومن التطورات الأخرى المثيرة للقلق على الصعيد العالمي التجارب النووية والصاروخية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستمرار نشرها الأسلحة في الشرق الأوسط. وهذا يعرض للخطر الاستقرار الإقليمي والعالمي على حد سواء.

وتعتقد إسرائيل أن إنشاء شرق أوسط أكثر أمناً وسلاماً يقتضي من جميع دول المنطقة أن تشارك في عملية حوار مباشر ومستدام بغية التصدي لمجموعة واسعة من التحديات الأمنية الإقليمية في المنطقة. ولا يمكن أن ينبع ذلك الحوار، القائم على مبدأ توافق الآراء المقبول على نطاق واسع، إلا من داخل المنطقة ويعالج بطريقة شمولية مفهوم التهديد لدى جميع الأطراف في المنطقة من أجل تعزيز أمنها وتحسينه. ويشكل الاتصال المباشر، مع الإحساس بالثقة وبنائها، أساساً لوضع منظومة أمنية جديدة في منطقة محفوفة بالحروب والصراعات وتفكك الأراضي الوطنية والمعاناة الإنسانية. ومن ثم، وافقت إسرائيل في عام ٢٠١١ على الدخول في مشاورات طويلة مع وكيل وزارة الخارجية والسياسة الأمنية في فنلندا، السيد جاكو لاجافا، بشأن التحديات الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط. وكانت إسرائيل، في وقت لاحق، أول بلد في المنطقة يستجيب لمقترح السيد لاجافا للدخول في مشاورات متعددة الأطراف في سويسرا من أجل الدفع قدماً بالحوار الإقليمي. وخلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقدت خمس جولات من المشاورات المتعددة الأطراف في سويسرا بين إسرائيل وعدد من جيرانها العرب. وكان الغرض الرئيسي من عقد تلك الاجتماعات هو التوصل إلى توافق آراء إقليمي بشأن جميع الجوانب الأساسية لمؤتمر في هلسنكي، بما في ذلك جدول الأعمال والوثيقة الختامية والطرائق الضرورية. وقد حضرت إسرائيل جميع تلك الاجتماعات، وانخرطت بحسن نية وبإخلاص مع المشاركين الآخرين. ومن المؤسف أن جيراننا لم يتخذوا موقفاً مماثلاً إزاء استمرار تلك المشاورات. ومما يؤسف له بصفة خاصة أن الشرق الأوسط يفتقر بشدة إلى آليات يمكن أن تساهم في تعزيز التفاهم ووقف الأعمال العدائية وتعزيز إنشاء شرق أوسط أكثر استقراراً وأماناً.

سيدي الرئيس، على سعيد أكثر شخصية، لقد شهدت معارك خلال خدمتي العسكرية، ولا سيما خلال حرب عيد الغفران (يوم كيور). رأيت عواقب الحرب بصفة مباشرة. لقد كان إيماني بنزع السلاح والتزامي به دائماً قوياً، وسيظل كذلك، حتى بعد تقاعدي. وإذا كانت الحروب لا مفر منها في بعض الأحيان، فإن طموحنا للعمل بالكلمات الأبدية للنبي إشعيا ما زال ثابتاً، وأقتبس قوله "وسوف يحولون سيوفهم إلى محاريث ورماحهم إلى مناجل".

لقد خدم مؤتمر نزع السلاح المجتمع الدولي في السنوات الماضية. والدور الحيوي لهذه المؤسسة أكبر من أن نتخلى عنها. وإننا لواثقون من أن مساهمات المؤتمر ستكون كثيرة في المستقبل؛ وبالرغم من أن إنجازات المؤتمر لم ترق إلى ما كنا نصبو إليه، علينا ألا نسلك مساراً قد يحول دون مضي هذه المؤسسة قدماً.

أترك لكم متابعة هذه المهمة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سعادة السفير، على كلمة الوداع التي أدليتم بها وأتمنى لكم تقاعداً هادئاً وممتعاً ومستحقاً بعد أن خدمتم بلدكم في المجال الدبلوماسي لمدة ٤٢ عاماً. اسمحوا لي أن أشكركم شخصياً على إسهامكم وعلى عملكم الجاد في مؤتمر نزع السلاح وفي الدوائر المعنية بنزع السلاح الأوسع نطاقاً في جنيف.

أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا، السفير أورس شميد.

السيد شميد (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم بحرارة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم كامل النجاح في تأدية واجباتكم. لقد استلتمت مهمتكم في الوقت الذي أستعد فيه لالتهاء من مهمتي. وأعتنم فرصة إلقائي هذه الكلمة لتوديع المؤتمر والدوائر المعنية بنزع السلاح. وإنني أغادر بأسى، بعد قضاء أربع سنوات في جنيف، مجتمعاً يتميز بالتقدير والاحترام المتبادل والعديد من الصداقات التي تتجاوز نطاق مجرد العلاقات المهنية.

وإنني أغادر أيضاً وأنا أشعر أن هذه السنوات كانت غنية ونشطة بشكل خاص. وأترك المؤتمر وأنا على يقين من أنه يجب أن يكون بوسع المجتمع الدولي الاعتماد على هيئة دائمة لنزع السلاح.

والتحديات في هذا المجال كثيرة وجسيمة، ولا غنى عن الجهود المبذولة، ليس فقط لتعزيز السلام والاستقرار بل أيضاً لإحراز التقدم في مجالات أخرى كثيرة. ومع ذلك، فإن ما أصبحت مقتنعة به في السنوات القليلة الماضية في المؤتمر هو أن هذه الهيئة بحاجة إلى أن تعيد النظر في نفسها وتجري تقييماً معمقاً لكيفية التصدي للتحديات التي تواجهها.

وقد أنشئ المؤتمر بوصفه هيئة تفاوضية متعددة الأطراف فريدة من نوعها في مجال نزع السلاح. ولكن، في الحقيقة، أصبح هذا اللقب مبتذلاً في الوقت الحاضر. فصكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة لم يتم التفاوض بشأنها داخل المؤتمر بل خارج نطاقه على مدى السنوات العشرين الماضية، ويمكن أن يزيد هذا المنحى خلال السنوات المقبلة.

وبحكم الموقع المركزي الذي يحتله المؤتمر في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، عليه اعتبار عمله من منطلق مساهمته وما له من فائدة على المجتمع الدولي بأسره. وفي عالمنا الذي

يزداد عولمة أكثر فأكثر، تترابط القضايا ترابطاً وثيقاً، ويقتضي التصدي للتحديات العمل بطريقة شاملة مع كسر حاجز الأداء المتفوق.

وللأسف، يبدو أن المؤتمر ينحو منحى معاكساً، وبعبارة أخرى، فهو يتجه نحو زيادة القطيعة مع العديد من الجهات الفاعلة الأخرى ومع شواغل المجتمع الدولي.

وقد أبرز هذا الوضع في المنتدى المشترك غير الرسمي بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني الذي عقد الأسبوع الماضي، ولا سيما أثناء مناقشة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأثارت الممثلة الدائمة لكولومبيا هذه النقطة بفصاحة في بيانها بشأن هذا الموضوع. وإن ربط المؤتمر بالمجتمع الدولي بأسره يتطلب إعادة تقييم العديد من تلك الجوانب.

وتبرر الصعوبات الجغرافية السياسية جزئياً عدم تمكن المؤتمر من وضع صك واحد خلال السنوات العشرين الماضية. ومع ذلك، فقد تمكن المجتمع الدولي خلال الفترة نفسها من التفاوض بشأن عدة صكوك. ومن الأمثلة على ذلك معاهدة تجارة الأسلحة، وأيضاً برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه ومكافحته ذلك الاتجار والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب المرتبط به. ومن الأمثلة الأخرى أيضاً اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية واتفاقية الذخائر العنقودية.

وقد تطور مفهوم الأمن منذ نهاية الحرب الباردة. وهو يشمل الآن فكرة الأمن البشري على وجه التحديد. ويبدو أن المؤتمر غير راغب أو غير قادر على مراعاة ذلك التغيير إلى اليوم. وهو يساهم في تهميش نفسه نتيجة لذلك. وتواجه المجتمع الدولي في مجال الأسلحة التقليدية تحديات عديدة. كما تجرى عمليات ومناقشات عديدة، ولا يشكل المؤتمر جزءاً منها.

وستتطلب إعادة الحيوية إلى المؤتمر أيضاً إعادة تقييم شاملة لتشكيلته. لقد تغير النظام الدولي كثيراً منذ إنشائه في عام ١٩٧٨. ربما كان من المنطقي حينها تحديد عدد الدول الأعضاء تحديداً صارماً، لكن الأمر لم يعد كذلك. فلا يمكن للمؤتمر أن يتوقع العمل بشرعية بوصفه الهيئة الرئيسية لنزع السلاح وهو ينبذ أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن عدداً كبيراً من الدول يطرق باب المؤتمر. وليس لدينا سبب وجيه واحد لتبرير عدم الاستجابة لنداءات تلك الدول. لقد أصبح حالياً من الضروري توسيع نطاق تشكيلة المؤتمر لتجاوز عزلته المتزايدة وضمان تناوله بصورة أكمل لشواغل المجتمع الدولي بأسره في مجال الأمن ونزع السلاح.

وسيكون أيضاً من الضروري أن يفتح المؤتمر أكثر إن أراد أن يضم جهوده بالكامل إلى جهود المجتمع الدولي ويعزز شرعيته. ومن الضروري الآن كسر حاجز الأداء المتفوق واتباع نهج شامل من أجل اعتبارات الكفاءة والملاءمة. وللمزيد من الانفتاح أبعاد عديدة. ويعني ذلك بالتأكيد وصول فعاليات المجتمع المدني إليه بسهولة ولكن أيضاً زيادة التفاعل مع أصحاب المصلحة الآخرين في مجال نزع السلاح ومع المنظمات التي تُمَت إجراءاتها وأعمالها بصلة للمؤتمر.

وينبغي ألا يقتصر ذلك التفكير المتعمق بشأن المؤتمر الذي أحثكم عليه على الجوانب القليلة التي ذكرتها، بل إنه ضروري بعد مضي ٢٠ عاماً من الجمود، ونحن نقرب بسرعة من حلول ذكرها الأربعين. واسمحوا لي أن أختتم بياني بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى جميع أعضاء المؤتمر، وإلى أمينه العام وأمانته على تعاونهما وعلى صداقتهم وعلى أربع سنوات صاخبة من العمل.

آمل أن تلتقي مساراتنا مرة أخرى في المستقبل، بل إنني على يقين من ذلك، وأتمنى لكم كامل التوفيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير سويسرا على كلمة الوداع التي أدلى بها وأتمنى له حظاً سعيداً والتوفيق في منصبه المقبل. واسمحوا لي أن أشكره شخصياً على إسهامه وعلى عمله الجاد في مؤتمر نزع السلاح وأيضاً في الدوائر المعنية بنزع السلاح الأوسع نطاقاً في جنيف. وأشكره أيضاً على كرم ضيافة البلد المضيف.

كانت هذه في آخر كلمة وداع. هناك بلد آخر مدرج على قائمة المتكلمين. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا، السفير كيم إن - تشول.

السيد كيم إن - تشول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وبصفتي أحد الرؤساء الستة لهذه الدورة، أود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل وتعاونيه في ما تبذلونه من جهود.

إننا نرحب بالمقترح الذي تقدمتم به اليوم، ونتطلع إلى المشاركة في الفريق العامل. مع ذلك، وكما كان الحال مراراً خلال الجلسة العامة الأولى التي ترأسها رئيسنا السابق، لا يسعني إلا أن أتطرق إلى سجل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبرنامجهما النووي والمتعلق بالقذائف التسيارية لهذا العام. لقد أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رداً على إطلاق الصواريخ في الأسبوع الماضي، بياناً يدين بقوة عمليات إطلاق القذائف التسيارية الأخيرة التي تشكل انتهاكاً خطيراً للالتزامات الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويلاحظ أن جميع أنشطتها في مجال القذائف التسيارية تساهم في تطوير نظم تسليم الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتزيد من حدة التوتر.

ولا بد أيضاً من الإشارة إلى أنه جاء في بيان مجلس الأمن أن "جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحول الموارد إلى السعي وراء إنتاج القذائف التسيارية في حين أن لمواطنيها احتياجات هامة غير مُلباة". ورغم أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعرب باستمرار عن حاجتها المتمثلة في السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير الأسلحة النووية في نفس الوقت، من المعروف أن عدداً كبيراً من الأشخاص في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هم بحاجة إلى مساعدة إنسانية بسبب هاجس النظام المتمثل في تطوير الأسلحة النووية. ولهذا فإن سلوكها يستدعي الإدانة ثلاث مرات لأنه ينتهك انتهاكاً صارخاً التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولأنه يتجاهل الاحتياجات الإنسانية الماسة لمواطنيه، ولأنه يتعارض بوضوح مع روح مؤتمر نزع السلاح. ولذلك، نحث جميع الدول الأعضاء في المؤتمر على الوقوف متحدين لتنفيذ التدابير التي فرضها مجلس الأمن تنفيذاً كاملاً، وتوجيه رسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ينبغي أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نهائياً عن برامجها النووية وفي مجال الصواريخ بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سعادة السفير. قبل أن أفتتح الكلمة، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أننا ننوي إجراء مناقشة بشأن مقترح الرئاسة يوم الخميس ٣٠ حزيران/يونيه. أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد النقري (الجمهورية العربية السورية)، سيدي الرئيس، اسمحو لي بداية أن نُعرب لكم عن تهنتنا بترؤسكم أعمال مؤتمر نزع السلاح، ونشكركم أيضاً على مبادرتكم بتقديم مشروع برنامج عمل للمؤتمر متمنين لكم التوفيق. لم يُتج لنا سابقاً الاطلاع على هذا المشروع، وسُرسله إلى العاصمة لتلقي تعليماتها. أيضاً نُعبر عن أطيب أمنياتنا لسعادة سفيرة فنلندا بمناسبة استلامها المهمة الجديدة، كل أمنياتنا بالتوفيق لها. وأيضاً نتمنى لسعادة سفير سويسرا كل التوفيق في مهامه المستقبلية، كما نُعبر عن سعادتنا لعملنا معه أثناء وجوده معنا في مؤتمر نزع السلاح.

يؤيد وفدي بيان منغوليا باسم مجموعة الـ ٢١ بخصوص ضمانات الأمن السلبية. لن أكرر الكثير من النقاط التي وردت في البيان على أهميتها، ولكن سأخص بجزئية محددة تتعلق بخصوصية إنشاء منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط. في الحقيقة هذه المنطقة على الرغم من أنها تأخذ اسم منطقة منزوعة السلاح إلا أنها تتميز عن باقي المناطق الأخرى في عدة نقاط. الأولى في المرجعية، لقد أكد مؤتمر تمديد معاهدة عام ١٩٩٥ اللانهائي، أي معاهدة عدم الانتشار، على إنشاء هذه المنطقة وأصبح ذلك جزءاً من صفقة متكاملة قبلت بموجبها دول عربية، طبعاً من ضمنها بلدي، وأتحدث باسم بلدي، بالتمديد اللانهائي للمعاهدة. هذه المرجعية ليست الوحيدة أيضاً، فالفقرة ١٤ التمهيدية من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ لعام ١٩٩١، وهو القرار المعتمد بموجب الفصل السابع، أكدت أيضاً على إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. النقطة الثالثة في خصوصية هذه المنطقة أنها لا تقتصر على نزع السلاح النووي وإنما تتحدث عن جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. النقطة الرابعة هي أن هناك طرفاً في هذه المنطقة يمتلك السلاح النووي على خلاف باقي المناطق حيث تطلب الدول ضمانات من الدول النووية الخمس. وفي هذه المنطقة، علاوة على هذا الطرف، فإن أحد الأطراف في هذه المنطقة يمتلك أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية.

الآن سأنتقل إلى نقطي، قاربت على أن تكون النهائية. استمعنا إلى بيان مندوب إسرائيل، الذي كرر نفس الأكاذيب التي استمعنا إليها فيما سبق في المؤتمر وفحواها أن الحكومة السورية استخدمت السلاح الكيماوي. ننفي بصورة كاملة ونفيها كما نفينا سابقاً هذه الادعاءات الكاذبة. سوريا كانت الدولة التي طالبت منذ عامين بإرسال بعثة للأمم المتحدة للتحقيق في استخدام السلاح الكيماوي في خان العسل وقد تم عرقلة عمل هذه البعثة وتأخير وصولها. السلاح الكيماوي استخدم من المجموعات الإرهابية وليس فقط داعش. ولقد أصبح من عمل المجموعات الإرهابية في سوريا استخدام السلاح الكيماوي، وهذه المجموعات مدعومة من الاحتلال الإسرائيلي. فقد أنشأ الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً ضابط ارتباط للتواصل مع هذه المجموعات الإرهابية التي تستخدم السلاح الكيماوي، يوجد إذن ضابط ارتباط بين الاحتلال الإسرائيلي وهذه المجموعات. وليست تصريحات وعلاقات الاحتلال الإسرائيلي بهذه المجموعات بالمخفية، فإسرائيل تعترف بها بصورة رسمية. وإن توجيه الاتهامات إلى الحكومة السورية هو نوع من التغطية على عمل هذه المجموعات الإرهابية، ويشكل تشجيعاً لها على مواصلة استخدام السلاح الكيماوي، المتواصل حتى هذه اللحظة، منذ عدة أيام. ولا يُستخدم السلاح الكيماوي ضد الجيش العربي السوري فحسب، بل يُستخدم أيضاً ضد المدنيين في المناطق الآمنة. إذن نحن هنا أمام حالة دولة تمارس إرهاب الدولة على دولة وتدعم المجموعات الإرهابية أيضاً. فهناك كيان يمارس إرهاب الدولة بصورة ممنهجة ثم يأتي ليحدثنا عن وضع في المنطقة وعن استعداد

وانخراطه في عملية إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي. هذا جزء من السياسة الإسرائيلية الممنهجة، نحن أولاد المنطقة، حيث قُضمت حقوق الشعب الفلسطيني ولا يزال احتلال الجولان العربي السوري مستمراً منذ عام ١٩٦٧. وهناك قضم ممنهج بينما تدعي إسرائيل دائماً أنها تريد السلام وتدعو إلى الحوار إلى السلام في حين أنها تستغل هذا الوقت لتوسيع المستوطنات وفرض أمر واقع جديد بحيث ننتهي إلى أنه لا توجد أرضية يمكن أن يُبنى عليها لتحقيق السلام. إذن هناك دائماً استمرار نفس المنهج القاضي بأن تتحول المحادثات إلى غاية بمجد ذاتها ثم تسوق إسرائيل نفسها، على أنها هي الداعية إلى السلام، بينما في الواقع تواصل إسرائيل ممارساتها التي تدّينها آلاف القرارات الصادرة عن الشرعية الدولية الممثلة في الأمم المتحدة، سواء أكانت مجلس الأمن، أم مجلس حقوق الإنسان، أم الجمعية العامة، بصفة إسرائيل سلطة احتلال.

اسمحو لي، السيد الرئيس، طالما أن الكلمة معي الآن، أن أرحب بحضور السيد الممثل الرفيع المستوى لشؤون نزع السلاح معنا في هذا الاجتماع.

وختاماً، أشير إلى نقطة فاتتني مع الأسف، وهي أن هناك لجنة تحقيق منبثقة عن مجلس الأمن، بخصوص استخدام السلاح الكيماوي في سوريا، لم تصدر استنتاجاتها حتى هذه اللحظة. لذلك أؤكد مرة أخرى أن أي بيان يتحدث عن استخدام الحكومة السورية للسلاح الكيماوي هو بيان سياسي وبيان كاذب ليس له أرضية ويهدف إلى التغطية على المجموعات الإرهابية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية وأعطي الكلمة الآن لسفير المكسيك، السفير لوموناكو.

السيد لوموناكو (المكسيك) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة أثناء رئاستكم، اسمحو لي أن أعرب عن تأييد وفد بلدي من أجل إنجاح ولايتكم.

سيدي الرئيس، بما أنكم قدمتم ورقة العمل CD/WP.595 وأعلنتم أنكم تعتمدون اتخاذ إجراء يوم الخميس، أود أن أسجل موقف المكسيك من مشروع مقترحكم. وكما أعرب عن ذلك وفد بلدي في وقت مبكر من هذه الدورة، ندرك جميعاً الحاجة الملحة لبدء المفاوضات. وقد ذكرنا الأمين العام بذلك في رسالته المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، التي جاء فيها أن: "فعالية المؤتمر في نهاية المطاف سيحكم عليها استناداً إلى معيار واحد هو معيار القدرة على إبرام معاهدات نزع السلاح". وإن المضي قدماً في الوفاء بولاية هذه الهيئة يتطلب تنازلات من الجميع، ولكن ذلك لا يعني أننا نستطيع - أو ينبغي لنا - أن نتجاهل طبيعة هذا المنتدى. وقد حُدِّدت ولاية المؤتمر في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ولا حاجة مطلقاً إلى إعادة تحديدها. كما أن تناول العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح يعني التفاوض. واسمحو لي أن أذكركم أيضاً بأنه تم الاتفاق في تلك الدورة الاستثنائية على أن "تحقيق أقصى قدر من الفعالية يتطلب نوعين من الهيئات في ميدان نزع السلاح - تداولية وتفاوضية". وأقتبس مرة أخرى ما تم الاتفاق عليه أيضاً، وهو أنه "ينبغي أن تكون جميع الدول الأعضاء ممثلة في الهيئة الأولى، وأما الثانية، فلاغراض التيسير، ينبغي أن يكون عدد الأعضاء فيها قليلاً نسبياً". وأشدد على كلمة "التيسير"، المستوحاة من كلمات زميلنا السويسري الذي غادرنا. والفرق بين الهيئة التداولية والهيئة التفاوضية واضح، وليس ثمة أي شك في أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية في آلية نزع السلاح. وهناك هيئات أخرى تهدف إلى العمل كأجهزة للتداول.

سيدي الرئيس، على الرغم من النوايا الطيبة الكامنة وراء طرح مشروع مقترحكم الوارد في ورقة العمل CD/WP.595، نرى أنه يمكن أن يضر بمؤتمر نزع السلاح، ليس فقط في دورته لعام ٢٠١٦، بل وفي كثير من السنوات المقبلة. وللأسف، فإن المشروع الحالي لا يتوخى إلا التحديد والمداولة والتوصية. وهو لا يشمل ولاية تفاوضية. ومن ثم فإن تسميته "برنامج عمل" أمر مضلل، ومن شأنه أن يخلق سابقة فظيعة ستحفز الرئاسة المقبلة لتكتفي بالولايات غير التفاوضية في برنامج العمل لسنوات عديدة في المستقبل، وربما مع التخلي عن ولاية المؤتمر بصفة نهائية. وقدمت هذه المبادرة لأول مرة قبل خمسة أشهر، وليس من قبلكم. ومما لا شك فيه أنه أمر لا يتسق مع ولاية المؤتمر، ولكنه على الأقل حاول أن يخدم غرضاً - هو ليس غرضاً يمكن أن نستفيد منه جميعاً أو من شأنه أن يخدم آلية نزع السلاح، ولكنه غرض على كل حال. وإن عرضه الآن قبل بضعة أسابيع فقط من انتهاء الدورة يجعله أقل جدوى، لأنه لا يخدم أي غرض سوى كونه آخر محاكاة. هل نحن حريصون لهذا الحد على التظاهر بأن المؤتمر حقق نتيجة هذا العام؟ بعد ٢٠ عاماً من الجمود، وإن تأييد مقترح بشأن برنامج عمل لا يتضمن ولاية تفاوضية لن يساهم في تجاوز جمود مفاوضات نزع السلاح وسيقوض أكثر مصداقية المؤتمر كمحفل تفاوضي. وينطوي هذا المشروع على إمكانية تأييد صرف النظر عن هذه الهيئة، بدلاً من الإسهام في إنهاء الجمود. علينا ألا نحاول أن نخدع أنفسنا: إن التحدي المطروح أمامنا ليس هو اعتماد مقرر بشأن برنامج عمل، إذ ينبغي ألا يكون ذلك المقرر غاية في حد ذاته. إن التحدي الحقيقي الذي يواجهه المؤتمر هو بدء مفاوضات نزع السلاح بشأن البنود المدرجة في جدول أعمالنا وفقاً لولاية الهيئة الواضحة جداً والدقيقة جداً.

سيدي الرئيس، إننا عازمون على الإسهام في جهودكم الرامية لاعتماد برنامج عمل وتجنب أي فشل آخر. ومع ذلك، من المحير إلى حد ما أن البلدان الأكثر دعماً للمؤتمر هي بالتحديد تلك التي تدعم مبادرة يمكن أن تسبب ضرراً كبيراً للهيئة. وعلى الرغم من انتقادنا العلني والمعروف لحالة المؤتمر، أو ربما بسببه، فإننا نشعر بأننا ملزمون بمحاولة وقف أي عمل قد يزيد الوضع سوءاً. ولهذا السبب، إذا ارتأيتم، سيدي الرئيس، أن هذا المشروع يمكن أن يحقق توافق الآراء، فإننا سنبدل قصارى جهودنا لإصلاح العيوب والتناقضات من خلال التعديلات اللازمة لورقة العمل CD/WP.595.

وفي الختام، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أذكر بأننا أخبرنا من قبل بعض الزملاء هنا في العام الماضي، عند مناقشة تقرير المؤتمر المقدم إلى الجمعية العامة، أنه لكي نعبر عن معارضة المكسيك لمقرر في التقرير، علينا أن نعارض ذلك المقرر. لقد سمعنا هؤلاء الزملاء يقولون ذلك بصوت عالٍ وواضح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سعادة السفير، والآن أعطي الكلمة للسفير وود.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أحيطكم علماً بأن وفد بلدي يتطلع إلى العمل معكم وإلى دعمكم وأنتم تؤدون واجباتكم.

واسمحوا لي أيضاً أن أودع نظرائي السويسري والفنلندي والإسرائيلي الذين سيغادرون. تمنى لكم أنا ووفد بلدي كامل التوفيق في مساعيكم المقبلة.

وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اسمحو لي أن أقول إن الولايات المتحدة تدين بشدة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذيفتين تسياريتين في بحر اليابان في ٢١ حزيران/يونيه. وإن عمليات الإطلاق تلك، فضلاً عن اختبارات الصواريخ الأخرى التي أجرتها كوريا الشمالية مؤخراً، تنتهك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تحظر صراحة عمليات الإطلاق التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ولا تؤدي تلك الاستفزازات إلا إلى زيادة عزم المجتمع الدولي على التصدي للأنشطة المحظورة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الجزاءات الحالية المفروضة من قبل مجلس الأمن. وندعو كوريا الشمالية إلى الامتناع عن الأعمال والخطابات التي تزيد من حدة التوترات في المنطقة والتركيز بدلاً من ذلك على الوفاء بتعهداتها والتزاماتها الدولية.

أما بشأن برنامج العمل الذي عمم مؤخراً، فقد قدمنا عدداً من المقترحات خلال الدورة الحالية، بما في ذلك مقترحاً من وفد الولايات المتحدة، بهدف إعادة المؤتمر إلى العمل. وقد أصبح من الواضح الآن أن أحد المقترحات فقط هو الذي يتمتع بأفضل فرصة ليحظى بتوافق الآراء، وهو مقترح المملكة المتحدة - الذي عمم الآن، كما ذكرت، بوصفه مشروع برنامج عمل رئيس المؤتمر. ولذلك، سيدي الرئيس، يطلب وفد بلدي أن تتخذوا إجراءً بشأن ورقة العمل CD/WP.595 كما هي، في أقرب وقت ممكن، حتى نتمكن من تخصيص الوقت المحدود المتاح خلال الدورة لتنفيذ برنامج العمل المذكور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، وأعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد ماكونفيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحو لي أولاً أن أعرب عن تقديري لحضور السيد كيم، الممثل السامي. ونحن نتطلع إلى الاستماع إلى خطابه قريباً. وأود أيضاً أن أؤكد تقديرنا للمساهمات الهامة التي قدمها زملاؤنا من فنلندا وإسرائيل وسويسرا، الذين اعترفتم هذا الصباح بإسهامهم المتميز خلال فترة ولايتهم، ونحن نؤيد ذلك بصدق. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لتوليكم الدور الهام والصعب الذي يضطلع به الرئيس، وأن أؤكد دعم الوفد الأسترالي لكم ولفريقكم خلال اضطلاعكم بهذه المسؤولية الرفيعة.

وإننا نلاحظ أنكم بكرتم بتقديم مقترح برنامج العمل، وهو ما نؤيده تأييداً مطلقاً. إنني على علم بأنكم لم تطلبوا اليوم الإدلاء بتعليقات بشأن المقترح، ولكنني أود فقط أن أبرز نقطة واحدة. إننا نرى أنه من الخطير أن نرقى بانتظاراتنا بشأن برنامج العمل الذي نقبله إلى مستوى عالٍ جداً في الظروف الراهنة. هل يمكننا أن نطلب البدء الفوري في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة من السنة؟ يبدو لنا أنه من المعقول أن نحدد الولاية على نحو ما فعلتم في مشروعكم، سيدي الرئيس. ويمكننا إحراز تقدم على هذا الأساس، وبقيامنا بذلك، سنكون في وضع أفضل للعمل خلال العام المقبل وسنكون أكثر طموحاً بشأن نطاقنا وولايتنا. ومن المؤكد أننا لا نوافق على أنه من شأن هذا المشروع الذي قدمتموه أن يسبب ضرراً للمؤتمر.

وأخيراً، أود أن أؤيد أيضاً التعليقات التي أبدتها جمهورية كوريا وزملاؤنا من الولايات المتحدة بشأن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً قذيفتين تسياريتين متوسطتي المدى في ٢٢ حزيران/يونيه، وهما خامس وسادس استفزاز من خلال القذائف قامت به خلال الشهرين الماضيين عقب التجربة النووية الرابعة التي قامت بها في أوائل عام ٢٠١٦. وإننا نأسف

بشدة لتلك الانتهاكات المتكررة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تحظر أي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، ونؤكد أنها تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. ونحن نحث كوريا الشمالية على الامتناع عن المزيد من الاستفزازات والوقف الفوري لبرامجها النووية والخاصة بالقذائف التسيارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أستراليا وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان، السفير سانو.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم على توليكم منصب مؤتمر نزع السلاح الرفيع هذا. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين على مدى فترة ولايتكم.

سيدي الرئيس، تود اليابان أولاً أن تشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلتوها أنتم والرئيس السابق من أجل اعتماد برنامج عمل. وعلى الرغم من أن الوقت المتبقي في دورة هذا العام يقل أكثر فأكثر، فإنني أرحب بمبادرتكم لأنه ينبغي أن نواصل جهودنا لاعتماد برنامج عمل مُجدٍ. وفي هذا الصدد، يعتبر مقترحكم الوارد في ورقة العمل CD/WP.595 المستند إلى مقترح المملكة المتحدة هو الخيار الأكثر واقعية، على الرغم من أن أولوياتنا لم تتغير، ألا وهي البدء في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وسيتيح لنا مقترحكم فرصة أخرى لإعادة الحيوية إلى المؤتمر وسيقودنا إلى التبكير بالبدء في المفاوضات في المستقبل القريب. ولذلك، يمكن لوفد بلدي أن يوافق على المقترح.

ثانياً، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به سفير الولايات المتحدة وجمهورية كوريا وممثل أستراليا بشأن إطلاق القذائف التسيارية مؤخراً من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى، في ٢٢ حزيران/يونيه، بإطلاق القذائف، وهو ما أدانته مجلس الأمن بشدة في بيانه الصحفي. إن إطلاق تلك القذائف لا يشكل انتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فحسب، بما في ذلك القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، بل إنه أيضاً يشكل استفزازات تقوض السلم والأمن في المنطقة وفي المجتمع الدولي، بما في ذلك اليابان. ولذلك، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة مرة أخرى على الامتناع لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولغيرها من الالتزامات الدولية، دون القيام بالمزيد من الأعمال الاستفزازية.

وأخيراً، أود أن أشكر سفراء إسرائيل وسويسرا وفنلندا الذين سيغادرون المؤتمر قريباً على إسهامهم الهام في الدوائر المعنية بنزع السلاح هنا في جنيف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو تشول سو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

طلبت الكلمة لممارسة الحق في الرد من أجل الإجابة على الاتهامات المتحالمة التي وجهتها بعض الوفود اليوم فيما يتعلق باختبارات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً.

وقد قالت تلك الوفود إن اختبار إطلاق القذائف التسيارية الاستراتيجية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويزيد من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية ويسبب حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، وطلبوا منا الامتناع عن المزيد من الاستفزاز والتهديدات. والسبب الكامن وراء ذلك هو النية الشريرة للولايات المتحدة - وغيرها من البلدان - للتستر على أفعالها الإجرامية التي تجعل الوضع في شبه الجزيرة الكورية متوتراً للغاية وتحمل مسؤولية تزايد التوتر في شبه الجزيرة الكورية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع زيادة الضغط الدولي عليها في نفس الوقت، والقيام باستمرار بالتدريبات الحربية وبتكديس الأسلحة في شبه الجزيرة الكورية وفي المناطق المجاورة لها.

وموقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو أن قرارات مجلس الأمن التي تحظر إطلاق القذائف من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وللقوانين الدولية. ولا يمكن اعتبار سلسلة الخطوات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعزيز قدرتها على الردع النووي من أجل التصدي للتهديد النووي الجلي الذي تقوم به الولايات المتحدة تجاهها من خلال إدخال أصول استراتيجية باستمرار إلى كوريا الجنوبية والمناطق المجاورة لها بمثابة استفزازات، فهي مجرد تدابير للدفاع عن النفس من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو أنه ينبغي أن تكون لها وسائل قوية للهجوم من شأنها أن تشكل تهديداً مستمراً للولايات المتحدة حتى توفر الحماية الكاملة لأمن البلد والشعب من التهديد النووي المستمر من جانب الولايات المتحدة.

وإنه لمن العيب أن يدعي وفد كوريا الجنوبية اهتمامه بحياة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورفاهه في حين أنه يدعو إلى فرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنه لتناقض حقيقي في الكلام والأفعال. وبصفة جمهورية كوريا رئيساً جديداً لمؤتمر نزع السلاح، ينبغي لوفدها أن يركز على كيفية الإسهام في إحراز تقدم في أعمال المؤتمر وتطويره بدلاً من محاولة الاستفادة من المؤتمر لانتقاد بني جلدتهم.

واسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على الملاحظات التي أبداها الوفد الإسرائيلي، والتي مفادها أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسؤولة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. والحجة التي قدمها الوفد الإسرائيلي لا أساس لها من الصحة في غياب تقديم أي نوع من الأدلة الواضحة. ومن ثم، فمن المستحسن أن تتحمل إسرائيل مسؤولياتها في ضمان السلم والأمن في الشرق الأوسط بدلاً من إلقاء اللوم على البلدان الأخرى من خلال مزاعم لا يمكن تبريرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية إيران الإسلامية.

السيد نظيري أسل (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

لم أكن أعتزم تناول الكلمة في هذه المرحلة بسبب المسألة الهامة جداً المتمثلة في برنامج العمل، والتي هي قيد المناقشة. غير أنه من المؤسف أن بعض الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة قدمت ضد بلدي في بيان أدلى به عضو ليس طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو غيرها من المعاهدات الهامة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وهو في حد ذاته نظام يشكل مصدراً كبيراً لعدم الاستقرار وراعياً لإرهاب الدولة في المنطقة. إن إيران طرف في جميع المعاهدات، ولا سيما المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، مع مراعاة المناخ الأمني الحرج في المنطقة.

وإن إسرائيل هي السبب في فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. ففظائعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة معروفة لدى الجميع ولا حاجة إلى ذكرها هنا في هذه الهيئة الموقرة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هيئة موقرة أخرى، ليست بعيدة جداً عن غرفة مؤتمر نزع السلاح هذه، وهي مجلس حقوق الإنسان، تعتمد في كل دورة سلسلة من القرارات التي تدين فظائع إسرائيل المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني.

سيدي الرئيس، أخيراً وليس آخراً، ننصح ذلك الوفد الذي لا يحترم القانون الدولي تماماً منذ أمد بعيد بالسكوت وبعدم السعي إلى تعليم أعضاء آخرين مسؤولين في المجتمع الدولي التزامهم الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سعادة السفير، وأعطي الكلمة الآن للسفير رولاند، سفير المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة أثناء رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على اضطلاعكم بهذا الدور وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لجهودكم. واسمحوا لي أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تمنياتي للزملاء الذين سيغادروننا.

سيدي الرئيس، لقد قلت في ملاحظاتي خلال افتتاح دورة هذا العام إن المملكة المتحدة على استعداد للنظر في نهج مبتكرة لتحقيق الهدف المتمثل في جعل المؤتمر يستأنف العمل، دون أن نغفل عن أولوية التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإننا نعتقد أنه من شأن المقترح الذي قدمناه، والذي عمم في الوثيقة CD/2055، أن يعيد الوعي المشترك بوجود هدف لهذا المؤتمر. ويسعدنا أنكم اتبعت عن كثب عناصر مقترحنا في مشروع المقرر الذي قدمتموه بالأمس، والذي عمم بوصفه ورقة العمل CD/WP.595.

وقد كان يروم مقترحنا الأصلي الحصول على موافقة كل دولة عضو حتى نتمكن من استئناف عملنا بشكل جماعي. ولم يكن الهدف منه إرغام دولة أو بضع دول على الرفض. ولم أسمع حتى الآن أن أي دولة عضو ستعارض ذلك المقترح. وأود أن أعيد التأكيد على أننا لا ننوي إعادة صياغة جدول أعمال المؤتمر أو التأكيد على أن أي بند من بنود جدول الأعمال هو ثانوي بالمقارنة مع بند آخر. ومن شأن القراءة المتأنية للمشروع أن تطمئن من تساورهم شكوك في هذا الصدد. بيد أنه بالنظر إلى الانقسامات التي تطبع المجموعة بشأن الأولوية المعارة لفرادى البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، وإلى ندرة القرارات المتخذة بتوافق الآراء بشأن هذه المسائل في اللجنة الأولى، نعتقد أنه من المهم إجراء مناقشة شاملة لجدول أعمال نزع السلاح، بما في ذلك الروابط القائمة بين المواضيع، بغرض الاتفاق على سبيل لإحراز التقدم يحظى بتوافق الآراء.

سيدي الرئيس، إننا نقبل تماماً التعديلات الفنية الطفيفة التي أدخلتموها على المشروع الذي قدمناه في الوثيقة CD/2055. وإن التعديل الذي طرأ على الجدول الزمني منطقي. ففي شباط/فبراير، كان أماننا العام بأكمله. أما الآن فلدينا بضعة أسابيع، ويُعتمد عقد العديد من الاجتماعات الأخرى في آب/أغسطس. وفي حين أن ولاية الفريق العامل ينبغي أن تبقى هي تحديد وصياغة وتقديم توصيات بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح، من الواضح أنه لا يمكننا أن نتم تلك الولاية في أيام العمل الخمسة والنصف المتبقية هذا العام. ومن الصواب إذن أن نركز خلال هذا العام على المرحلة الأولى، التي ستكون فرصة لتصنيف مقترحات الدول المشاركة وفقاً للفتات المحددة في الولاية: الأحكام القانونية أو الترتيبات الأخرى الرامية لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، والأحكام القانونية أو الترتيبات الأخرى الرامية للحفاظ على ذلك العالم الخالي من الأسلحة النووية. وينبغي أن يؤجل إعداد تلك المقترحات والتفاوض بشأن تقرير يتضمن التوصيات التي ينبغي أن يتفق عليها جميع أعضاء المؤتمر.

ثانياً، نأمل أن يُنظر إلى رغبة المملكة المتحدة في تبادل النقاش على أنها تدل على رغبتنا الصادقة في أن يكون الفريق العامل بمثابة عملية مجدية تحقق نتائج مجدية. وإننا نرحب بوجود رئيس مشارك، إذا كان من الممكن تعيينه. وقد اتصلنا بعدد من أعضاء مجموعة الـ ٢١ في بداية العام من أجل ذلك. غير أننا لا نعتقد في هذه المرحلة أنه من شأن تعيين الرئيس المشارك أن يؤخر اتخاذ إجراء بشأن المشروع. والمملكة المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بتجاه مؤتمر نزع السلاح، وإنه لمن السخافة صراحة أن نسمع اقتراحاً مفاده أننا نسعى إلى إلحاق الضرر به، ولا سيما ممن ألحقت غطرسة ضرراً لا يمكن وصفه باحتمال إعادة آلية نزع السلاح إلى العمل. وبطبيعة الحال، نود أن نرى المؤتمر يبدأ المفاوضات، ولكننا عمليون. واليوم، يتجلى التحدي في بدأ الحوار - وهو تحدٍ يزداد صعوبة يوماً بعد يوم بالنظر للاستقطاب الذي تكرسه المكسيك.

سيدي الرئيس، ظل مضمون المقترح مطروحاً منذ شباط/فبراير. وقد أتيح للدول وقت طويل للنظر فيه. ونحثكم على اتخاذ إجراء خلال هذا الأسبوع بشأن المشروع الذي عمتموه الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سعادة السفير، وأعطي الكلمة الآن لسفير إسبانيا.

السيد هيراز إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة خلال رئاستكم، نود أن نهنئكم وأن نعرب عن دعمنا لكم في سياق أدائكم لجميع واجباتكم. ويسرنا أن نلاحظ وجود الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون - سو، اليوم بينن ونود أيضاً أن نهنئ الزملاء الثلاثة الذين سيغادرون جنيف خلال الأسابيع المقبلة، ونتمنى لهم التوفيق في مساعيهم الجديدة.

أود أن أتناول مسألتين اثنتين بإيجاز. الأولى هي برنامج العمل الذي قدمتموه لنا. إننا ندرك أنه من المقرر أن تجرى مناقشة في هذا الشأن يوم الخميس، ولكن وفد بلدي يود أن يقدم ملاحظة مسبقة وجيزة. إننا نعتقد أنه إذا كانت مهمة المؤتمر تتجلى في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق هدفه، الذي نعرفه جيداً، والذي لا يتمثل في الخطاب الذي لا نهاية له، بل في التفاوض، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، لا خيار سوى الصبر إلى ما نهاية والقيام بكل ما في وسعنا من أجل المضي قدماً. ولن تقوم المواقف غير المرنة التي يحتمل أن تعتمد بعض الأطراف إلا بعرقلة الإنجاز العملي لهدفنا النهائي، الذي هو التفاوض. وقد يكون جدول الأعمال الذي اتفقنا عليه محدوداً جداً، ولكن ينبغي ألا يكون ذلك سبباً لرفضه أو اعتباره متعارضاً مع الهدف

النهائي للمؤتمر. والتفاوض صعب لأن الساحة الدولية معقدة وتعج بالعقبات. وإننا نواجه تلك العقبات دائماً، والتوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر هو بالطبع أحدها. ومع ذلك، يجب أن نزيد من عزمنا أكثر ونستفيد من قيمتنا المضافة، مهما كانت متواضعة، من أجل تحقيق ذلك الهدف. ونعتقد أن هذا النهج هو الطريقة الحقيقية لإظهار المسؤولية.

أما المسألة الثانية التي أود أن أثيرها فهي على صلة بوضع إسبانيا بصفتها رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ المعنية بالجزءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويؤكد وفد بلدي من جديد عزمه على العمل في سياق المجتمع الدولي على تنفيذ الجزاءات تنفيذاً فعالاً من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تفكيك البرامج النووية وبرامج القذائف لذلك البلد بصورة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وتود إسبانيا أن تعرب عن بالغ قلقها إزاء تحدي حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمبادئ عدم الانتشار النووي وعدم انتشار القذائف التسيارية، مما يشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن. ومنذ اتخاذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، الذي يعزز نظام الجزاءات إلى حد كبير، واصلت سلطات كوريا الشمالية إجراء اختبارات القذائف، حيث أجري آخرها في ٢٢ حزيران/يونيه، بما في ذلك إطلاق صواريخ متوسطة المدى. وهذه الأنشطة غير مقبولة وتشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين وللاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سعادة السفير، وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي الرئيس، بالترحيب بالممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون - سو، في مؤتمر نزع السلاح.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، ولزملائكم من البعثة الدائمة لبولندا النجاح في رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويمكنكم الاعتماد على دعمنا البناء.

قامت الرئاسة البولندية رسمياً اليوم بتوزيع مشروع برنامج عمل للمؤتمر يكرر تقريباً حرفياً المقترح الأولي الذي قدمه زملاؤنا البريطانيون في شباط/فبراير. فلنحاول أن نرى إلى أي مدى تتجه تلك الوثيقة نحو الوفاء بمعايير برنامج عمل شامل ومتوازن. وأود أن أشير إلى أن هذه المتطلبات لم نحددناها نحن، بل أدرجت في قرارات المؤتمر المتخذة بتوافق الآراء، والوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي أهمها في الحالة الراهنة، ألا وهي بيانات الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

وحسب رأينا، لا يمكن أن ننعت برنامجاً يعيد توجيه أعمال المؤتمر حصراً نحو بند واحد مدرج في جدول أعماله مع استبعاد جميع البنود الأخرى بأنه برنامج شامل. وتتناقض هذه المحاولة لتحويل مؤتمرها إلى محفل لمناقشة قضية واحدة مع روح الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على أقل تقدير، إن لم يكن مع نصها.

ومن وجهة نظرنا، فإن نص الرئاسة النيجيرية، الذي يرمي إلى مناقشة جميع البنود الأساسية الأربعة المدرجة في جدول الأعمال دون استثناء، هو أفضل بكثير. وبما أن ولاية الفريق العامل الجديد هي ذات صلة بالبحث، فإنه لم يتم الحفاظ على التوازن الأدنى اللازم بين المناقشة والتفاوض في الأنشطة المكونة للمؤتمر.

وكحل توفيق، يمكننا أن نتفق على ترتيب يتضمن من خلاله مشروع برنامج العمل إجراء مفاوضات بشأن مسألة أخرى أيضاً؛ وسيتوافق ذلك مع الغرض الأصلي المقصود من المؤتمر. والواقع أنه قبل تقديم المقترح البريطاني إلى المؤتمر في شباط/فبراير ٢٠١٦، اقترحنا على مقدميه أنه ينبغي استعادة الحد الأدنى من التوازن عن طريق إدراج بند إضافي يتعلق بالمفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً يعنى بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وأود بصفة خاصة أن أؤكد أننا، إذ ندرك شواغل بعض الوفود، لم نطرح عمداً مسألة المفاوضات بشأن مشروع معاهدة منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي اقترحه الاتحاد الروسي والصين. ولسبب ما، لم ير زملاؤنا البريطانيون أنه من الممكن أن يجدوا حلاً وسطاً بإضافة فريق عمل آخر أو أكثر إلى مشروع برنامجهم للعمل تكون له ولاية التفاوض. كما أنهم لم يقدموا أي بدائل، ولا سيما البناء منها.

وفي ظل هذه الظروف، لم يكن بوسعنا القيام بأي شيء سوى طرح مقترحنا الشامل خالياً من عيوب المقترح البريطاني. وكان الهدف الأساس هو فتح آفاق المفاوضات بشأن مبادرة جديدة للمؤتمر لصياغة اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

وفكرتنا هي أن العمل على التصدي لتصاعد استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الإرهابيين لن يضر بأي شكل بأمن أي كان، ومن ثم لا يمكن لهذا الإجراء، منطقياً، أن يشير أية اعتراضات جوهرية. ولن تقوض اتفاقية مكافحة الإرهاب بأي حال سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي "صيغت خصيصاً" لأغراض أخرى. وإن إنشاء نظامين موازيين لمكافحة الإرهاب في إطار اتفاقيتين اثنتين يختلف الأطراف فيهما الأمر بنطوي على نتائج لا يمكن التنبؤ بها. ومن ناحية أخرى، فإن ازدواجية بعض المهام في الصكوك القانونية الدولية هي أمر عادي على كل حال. ولكي تفهموا ذلك أكثر، ليس عليكم إلا أن تقرأوا اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولا سيما الأجزاء المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة الكيميائية - ستجدون قدراً كبيراً من التداخل، ولا يشعر أحد بالقلق إزاء ذلك.

وقد أظهر الوفد الروسي شفافية استثنائية منذ البداية. كما أن موقفنا منفتح وبسيط ومفهوم حتى لمن لا يشاطروننا الرأي. وبغية تحقيق التوافق، أبدينا المرونة مراراً وتكراراً، مع الحث على ضرورة الجمع بين المقترح البريطاني ومقترحنا. وقد قدمنا وثيقة عمل في هذا الصدد أُورِدَ فيها المقترح البريطاني بالكامل، على الأقل في الجزء المتعلق بالمنطوق، كي لا يخسر المقدمون شيئاً وتبقى مبادرتهم سليمة. والواقع أنه نظراً لأن وفوداً عديدة كانت غير مستعدة للبدء في التفاوض بشأن مشروع الاتفاقية، اتخذ الجانب الروسي خطوة إضافية في اتجاهها من خلال الاستعاضة عن كلمة "التفاوض" بالإشارة إلى صياغة العناصر الرئيسية للاتفاقية.

وهذا أمر ليس معروفاً لدى الجميع فحسب، بل وقد رحبت به الغالبية العظمى من المشاركين في مؤتمر نزع السلاح. وقد لوحظ اتخاذ بعض الخطوات المشجعة في اتجاه التوصل إلى تحقيق التوافق الذي من شأنه أن ييسر الحد الأدنى اللازم من معايير وضع برنامج عمل شامل ومتوازن. وكما تعلمون أيضاً، فإن إحراز المزيد من التقدم كان مستحيلاً لأسباب خارجة عن إرادتنا. ونشير أيضاً إلى أنه على النقيض من المبادرة الروسية، فإن المقترح البريطاني، بنقاط قوته ونقاط ضعفه وعواقبه المحتملة، لم يخضع لأي نقاش جاد.

واقترحنا في الاجتماع السابق فكرة إجراء استعراض شامل للمقترحات المتبقية المطروحة لمعرفة ما إذا كانت تستوفي المعايير المذكورة، ثم تحديد أفضل خيار لدينا على ذلك الأساس. وتحدثنا أيضاً عن أهمية التوصل إلى فهم مشترك للهدف المنشود من العملية التي بدأها برنامج العمل. ومع ذلك، قررت الرئاسة البولندية تعميم برنامج العمل رسمياً. لقد كان من حقها القيام بذلك، ونحن لا نعارضه، على الرغم من أننا نعتبر أن مسار العمل هذا هو مسار خاطئ. وبناء على ذلك، فلن يفاجئ قرار الجانب الروسي بشأن مشروع برنامج العمل المشاركين في المؤتمر.

وفي الختام، أتمنى كامل التوفيق لزملائنا الذين أتموا عملهم مع مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي وأعطي الكلمة الآن لسفير الهند، السفير فارما.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نود أن نعرب لكم أولاً عن تهانينا الحارة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. يمكننا أن نعولوا على كامل تأييد وفد بلدي. ونود أيضاً أن نشكركم على إشراك الهند في المشاورات التي أجريتموها، وأن نتمنى لكم التوفيق.

إننا نلاحظ وجود الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح بيننا، ونود أن نعرب عن تقديرنا للدعم الذي قدمه السيد كيم وون - سو إلى مؤتمر نزع السلاح وإلى هيئات نزع السلاح الأخرى، ونرحب به مرة أخرى في جنيف.

سيدي الرئيس، تؤيد الهند البيان الذي أدلت به منغوليا باسم مجموعة الـ ٢١ ونلاحظ أنكم أشرت في ملاحظاتكم الافتتاحية إلى أن مجموعة الـ ٢١ قدمت بعض المقترحات؛ نود أن نشكركم على ذلك. وأنتم تسيرون قدماً، نود منكم أن تضعوا في اعتباركم أن المقترح المقدم في وقت سابق، في ١٤ حزيران/يونيه من قبل منسق مجموعة الـ ٢١، هو مطروح أيضاً، وليس فقط المقترح المعروض اليوم.

وقد طلبنا الكلمة لسببين رئيسيين. أولاً، نود أن نسجل تقديرنا العميق جداً للإسهام الذي قدمه بعض زملائنا الذين سيغادرون المؤتمر وجنيف. وأود أن أذكر على وجه الخصوص السفير مانور سفير إسرائيل. لقد سعدنا بالعمل معه حين تولت إسرائيل رئاسة المؤتمر في بداية عام ٢٠١٤، ووجدنا السفير مانور والوفد الإسرائيلي مهتمين كثيراً بالمساهمة في المؤتمر إسهاماً جوهرياً جداً. ونود أن نعرب عن أصدق تمنياتنا للسفير مانور وهو يرحل من جنيف.

أما فيما يتعلق بالسفيرة كيرامو ممثلة فنلندا، فقد أتيت لنا بالطبع فرصة العمل مع الوفد الفنلندي ومع السفيرة كيرامو في المؤتمر وفي اجتماعات أخرى في جنيف ونيويورك، وسعدنا بذلك؛ لقد وجدنا أننا كنا دائماً نستفيد من تلك التفاعلات.

وكان السفير شميد ممثل سويسرا بمثابة دعامة للمؤتمر وهيئات نزع السلاح الأخرى. سنتذكر إسهامه لفترة طويلة، كما نتمنى له التوفيق في منصبه المقبل.

أما النقطة الثانية التي أود أن أتناولها، سيدي الرئيس، فهي تتعلق بمجهودكم الجارية لوضع برنامج عمل لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٦. ونود أن نعرب عن اتفاقنا مع التقدير الذي جاء في ملاحظاتكم الافتتاحية، والذي مفاده أن الوقت عنصر أساسي. وإننا نشاطر أعضاء هذا المؤتمر خيبة أملهم إزاء منع المؤتمر مرة أخرى هذا العام من اعتماد برنامج عمل يسمح له بالاضطلاع بولايته الحقيقية، وهي بدء المفاوضات بشأن بند محدد من بنود جدول الأعمال.

وتسجيلاً لموقفنا، تظل الهند ملتزمة ومستعدة لبدء مفاوضات فورية بشأن معاهدة تتناول المواد الانشطارية وتكون قائمة على الولاية التي تحظى بقدر كبير من الدعم في المجتمع الدولي، ألا وهي بالطبع ولاية شانون. كما نظل على استعداد لمواصلة مناقشاتنا بشأن نزع السلاح النووي و ضمانات الأمن السلبية اليوم، وأيضاً بشأن القضايا المتعلقة بالفضاء الخارجي. ونشير في هذا الصدد إلى أن مجموعة الـ ١٢ قدمت مقترحاً بأن تجري الرئاسة مشاورات لكي ترى إلى أي مدى يمكن للمؤتمر أن يمضي قدماً في بدء مفاوضات اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية.

ومن الصحيح بالفعل أن الولاية التي أسندتها الجمعية العامة للمؤتمر في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح هي أن يكون محفلاً تفاوُضياً. ونحن نؤيد هذا الموقف تأييداً تاماً، وينبغي أن يظل ذلك هو هدفنا وغايتنا. ولكننا نعتقد أيضاً أنه إذا تعذر التوصل إلى توافق في الآراء من أجل الشروع فوراً في مفاوضات بشأن بند معين، فإن المناقشات الموضوعية التي تروم بدء المفاوضات هي جزء لا يتجزأ من عملنا. وهذا لا يناقض الولاية التي أسندتها الدورة الاستثنائية. ونعتقد أن هذا المبدأ ذاته كان موضع توافق في الآراء في التقرير الذي قدمته السفيرة كيرامو في العام الماضي على أساس المشاورات المكثفة والجلسات العامة للمؤتمر التي أجريت على النحو الوارد في الوثيقة CD/2033. ولذلك فإن المؤتمر مكلف بإجراء المفاوضات. وإذا تعذر إجراء المفاوضات، فإن المناقشات الموضوعية الرامية إلى بدء المفاوضات تتماشى مع تلك الولاية. وإننا نضع الوثيقة CD/2033 في ذلك السياق. ونود أن نبقي هذه النقطة بالذات في الاعتبار ونحن نمضي قدماً في استطلاع المدى الذي بوسعنا أن نبلغه في محاولة وضع برنامج عمل لدورة ٢٠١٦.

وفي هذا السياق، سيدي الرئيس، أخذنا علماً بجهودكم وتعليقاتكم اليوم، ونشجعكم على مواصلة مشاوراتكم لمعرفة المدى الذي يمكن بلوغه وعلى إحراز التقدم حتى يكون لدينا بعض الوضوح في هذا الشأن قبل أن ننهي الجزء الثاني من دورة ٢٠١٦. وإنكم تحظون، بطبيعة الحال، بكامل تأييد الوفد الهندي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ أرى أن نيجيريا تود تناول الكلمة؛ الكلمة لكم.

السيد غبمودو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، تهنئكم نيجيريا على اضطلاعكم بالمهمة الصعبة المتمثلة في قيادة سفينة مؤتمر نزع السلاح خلال الشهر المقبل، ونؤكد لكم دعمنا الكامل خلال فترة ولايتكم.

إننا نؤيد بيان مجموعة الـ ٢١ الذي أدلى به سفير منغوليا. ويشكر وفد بلدي السفراء الثلاثة الذين يغادروننا، وهم سفراء إسرائيل وسويسرا وفنلندا، على إسهاماتهم في المؤتمر وفي قضايا نزع السلاح الأخرى.

ومن دواعي الأسف أن المؤتمر لم يتمكن من تفعيل برنامج عمل يحظى بتوافق الآراء خلال العقدين الماضيين. لقد قام وفد بلدي بمحاولة في بداية هذه الدورة في شباط/فبراير، ولكننا ما زلنا بصدد ذلك.

سيدي الرئيس، لقد أخذنا علماً بمحاولتكم لإحراز تقدم من خلال تقديم قرار بشأن وضع برنامج عمل. وبما أننا لن نقوم بتأخير أو عرقلة العمليات التي ستبقي على مشاركة الدول

في المؤتمر، فلن نبدأ الآن. وفي نفس الوقت، نشجع الدول على بذل قصارى جهودها، ولنعمل بمزيد من الشفافية.

وإننا نرحب بالمثل السامي لشؤون نزع السلاح، الموجود معنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل نيجيريا. اسمحوا لي أن أرحب مرة أخرى رسمياً بالمثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون - سو، وأدعوه إلى مخاطبة مؤتمر نزع السلاح هذا الصباح.

السيد كيم وون - سو (الممثل السامي لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): سعادة السفير ستاكأنجيك، أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، يسرني غاية السرور أن أعود إلى مخاطبة مؤتمر نزع السلاح وأن أعرب عن امتناني لكلمات الترحيب الرقيقة التي وجهت إلي. كما أهني السفير ستاكأنجيك على اضطلاعه بدوره القيادي في هذا المنعطف الحرج. وأنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تقديري العميق لمساهمة الممثلين الدائمين لإسرائيل وسويسرا وفنلندا وأتمنى لكم جميعاً التوفيق في عملكم في المستقبل.

أود في البداية أن أشيد بنشاط رؤساء دورة عام ٢٠١٦ وبإبداعهم. وقد أثمرت تلك الجهود مقترحات جديدة من جانب الدول الأعضاء تسعى إلى إثبات كون المؤتمر ما زال ذا جدوى وأن أعماله تتماشى مع التطورات والتحديات الراهنة في مجال نزع السلاح. وأعتقد أن المناقشة الحيوية التي جرت اليوم، التي شاهدها شخصياً، هي شهادة على الالتزام المشترك لجميع الأعضاء بالحفاظ على الجدوى من المؤتمر. وأعتقد أن ذلك قربنا أكثر من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل.

ولا بد أن أشيد بالسيد مايكل مولر، الأمين العام للمؤتمر، في غيابه، من خلال السيدة سليمان، نائبة الأمين العام، على جهوده الدؤوبة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في المؤتمر. وقد نجح منتدى المجتمع المدني الثاني، الذي انعقد خلال الأسبوع الماضي، في القيام بعمل كان بعيد المنال في عملكم الرسمي. لقد وضع القضايا الحاسمة المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة والشواغل الشاملة للتنمية المستدامة في صميم مداولاتكم. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى عقد ذلك الاجتماع غير الرسمي ينبغي أن تذكرنا بأن إدماج المجتمع المدني في عمل بعض هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف ما زال بعيد المنال. ومن خلال معاينة محاولات المؤتمر جاهداً تحقيق نتيجة خلال العقدين الماضيين، لا يسعني إلا أن أشير إلى أنه لم تنجح، بل لم تبدأ بالفعل، أي عملية نزع سلاح متعددة الأطراف في الآونة الأخيرة دون مشاركة المجتمع المدني وإسهامه الكاملين.

وقد أدى ببطء وتيرة نزع السلاح والشلل المستمر الذي تعرفه الهيئات الدائمة المتعددة الأطراف إلى التشكيك في جدوى وفعالية النهج والعمليات التقليدية. ولكن هذا ليس تطوراً جديداً في حد ذاته. وقد تناولت الجمعية العامة، على مدى السنوات العشر الماضية، بعض البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر لكي تيسر إحراز التقدم. وأنشأت فريقين للخبراء الحكوميين، أحدهما معني بالفضاء الخارجي والآخر معني بالمواد الانشطارية، فضلاً عن فريقين عاملين مفتوحين العضوية معنيين بالدفع قُدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي. ولكي أكون صريحاً معكم، يبدو أن معالجة هذه المسائل خارج نطاق المؤتمر أصبحت، للأسف، هي الوضع الطبيعي الجديد. وإن العمل على الشكل المعتاد أمر غير ممكن. كما أنه في غياب الأمل في التوصل إلى مسار موثوق به يفضي إلى "الصفر النووي"، يبدو أن عدداً متزايداً من الدول

غير الحائزة للأسلحة النووية على استعداد لاتخاذ تدابير قانونية جديدة. وإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مجمل عبء إيجاد وسيلة للعودة إلى الحد من التسلح، وليس إلى المنافسة على التسلح، باعتبارها أنسب وسيلة للتصدي للتوتر المتزايد بين الدول. وبدون إحراز تقدم في تنفيذ التزامات نزع السلاح التي طال أمدها، من المحتمل أن تزداد التوترات بين من يشعرون بأن أسلحتهم النووية هي أخطر من أن تكون وسيلة مشروعة لاستتباب الأمن ومن ما فتئوا يعتمدون على الأسلحة النووية في مذاهبهم العسكرية.

وفي أيار/مايو، ناشدتُ الفريق العامل المفتوح العضوية أن يواصل عمله لتقليص الفجوة. وحتى تتأتى إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة، يجب أن نجد سبيلاً لتقارب وجهات النظر، مع احترام الاختلافات. ويتطلب ذلك حواراً مكثفاً وفهماً مشتركاً لكون المرونة لا تقتضي بالضرورة التضحية بالأهداف المتفق عليها أو القيم المشتركة أو المبادئ الرصينة. ويمكننا، في نهاية المطاف، بلوغ وجهتنا النهائية من خلال عملية شاملة. وإن إحياء العملية الشاملة يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة بإخلاص، سواء كانوا "حائزين" أو "غير حائزين" للأسلحة النووية، وتبدأ بإنصاتهم أكثر لآراء بعضهم. كلنا بحاجة إلى العودة إلى المبادئ الأساسية للحوار.

ولم يتخل المجتمع الدولي عن المؤتمر. ولم تَرْمِ الجهود المبذولة خارج نطاق هذه الهيئة إلى الآن إلا إلى تيسير عمل المؤتمر وليس الحلول محله. ولكن الوقت يدهمنا. ولا يمكن أن يفشل هذا المؤتمر مرة أخرى. كما أنه لا مناص من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل؛ وإلا فإن الضغط لإنشاء منتديات بديلة سيزداد. ويجب أن يرقى المؤتمر إلى مستوى التحدي إذا أريد له أن يحافظ على مركزه الفريد بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة القائمة المعنية بنزع السلاح. إن المجتمع الدولي بأسره ينتظر. وإنني أعول على حكمتكم جميعاً وأنتم تحضرون للجزء الأخير من دورة عام ٢٠١٦ تحت القيادة القديرة للسفير ستاكأنجيك. آمل أن تكونوا قادرين على الاستناد إلى الزخم المتوفر في الأيام والأسابيع المقبلة لتحقيق نتيجة ذات مغزى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس.

وبذلك نختتم أعمالنا لهذا اليوم. ستعقد جلستنا العامة القادمة يوم الخميس ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠ في قاعة المجلس. رُفعت هذه الجلسة.
رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.